وزير العدل يكلف قضاة للنظر في قضايا الأخطاء الطبية

من أجل النظر في قضايا الأخطاء المهنية الصحية التي ترفع للقضاء للمطالبة بالحق الخاص (دية تعويض ، ارش) ، إضافةً إلى الأخطاء المهنية الصحية التي ينتج عنها وفاة، أو تلف عضو من أعضاء الجسم أو فقد منفعته، لا سيما في ظل ازدياد معدل تلك القضايا، فقد أصدر الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى وزير العدل، مؤخراً قراراً بتسمية ٤٢ قاضياً يرأسون هيئات صحية شرعية في جميع مناطق المملكة للنظر في تلك القضايا، تضمن القرار تسمية ٢١ قاضياً رؤساء للجان الهيئات الصحية الأساسية، وتسمية ٢١ قاضياً رؤساء للجان الهيئات الصحية الاحتياطية.

وقد جاء توزيع القضاة على النحو التالي: في منطقة الرياض خمسة قضاة للنظر في المخالفات

د. محمد العيسى

الصحية وقاضيين في منطقة مكة المكرمة، وقاض في كل من محافظة جدة ومنطقة المدينة المنورة ومنطقة القصيم ومحافظة الإحساء ومحافظة الطائف ومنطقة الباحة، وقاضيين في منطقة عسير، وثلاث قضاة في المنطقة الشرقية، وتنعقد الهيئة الصحية الشرعية بحضور جميع الأعضاء القاضي وعضوية اثنين من المختصين من وزارة الصحة وتصدر قراراتها بالأغلبية بشرط وجود القاضي وهو رئيس اللجنة، ويجوز التظلم من اللجنة أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغ قرار الهيئة.

وفي سياق متصل وجه الوزير بتنفيذ ورش تدريبية لرؤساء ومساعدي الهيئة الصحية الشرعية.

الجدير بالذكر أن الفصل الرابع من نظام مزاولة المهن الصحية المادة ٣٧ نصت على أنه لا تسمع الدعوى في الحق العام بعد مضي سنة من تاريخ العلم بالخطأ المهني الصحي.

في السعودية

اللجنة الاجتماعية للمرأة والطفل تعلن انطلاق أول فريق نسائي للتطوع

تحت شعار «فزعتي لمجتمعي عنوان وطنيتي» أعلنت رئيس اللجنة الاجتماعية للمرأة والطفل الأميرة فهدة العذل إطلاق أول فريق نسائي في السعودية للتطوع في المحافل الوطنية والشعبية والمساعدة في إدارة الكوارث ، حيث حمل الفريق اسم «فزعة».

من جهتها قالت هدى الرويشد نائبة رئيسة اللجنة الاجتماعية للمرأة والطفل في تصريح لـ (صحيفة الاقتصادية) أن «فزعة» يعتبر أحد برامج اللجنة الاستراتيجية لدعم أهداف وبرامج المجتمع، موضحة أنه فريق نسائي تطوعي من مختلف الأعمار والمستويات التعليمية والشرائح المجتمعية، وأنه قد تم تشكيله لمد يد العون والمساعدة بشكل تطوعي لكل الجهات والمحافل الوطنية النسائية ومشاركتها في التنظيم والترتيب والتنسيق وإدارة الأزمات والمخاطر في المواقع النسائية المغلقة وغيرها.

مشيرةً إلى أهم أهداف الفريق والمتمثلة في دعم البرامج الإنمائية الحكومية، وتحقيق التعاون بين الدولة والمواطنين لرعاية الفئات المحتاجة في المجتمع، والشراكة الفعالة مع المنظمات والهيئات والمؤسسات والجمعيات الخيرية التطوعية لدعم جهود المسؤولية الاجتماعية، مبينة أن سبب تكوين الفريق يعود لوجود محافل وطنية كبرى يتوجب تعاون وتكاتف الجميع فيها، فضلاً عن الحالات الأخرى مثل الكوارث الطبيعية والبشرية، مؤكدةً أن التطوع في «فزعة» متاح لجميع شرائح المجتمع من مختلف الأعمار وللجنسين وذلك لاستقطاب أكبر عدد من المتطوعين سواء المواطنين أو المسؤولين.

ربط وزارة الإسكان مع كتابات العدل إلكترونياً

تتمة ص١... وقد تضمن الأمر الملكي التالي:

١- تتوقف وزارة الشؤون البلدية والقروية فوراً عن توزيع المنح البلدية التي تتم من قبل الأمانات والبلديات بموجب ما لديها من تعليمات

٢- يتم تسليم جميع الأراضي الحكومية المُعدة للسكن بما في ذلك المخططات المعتمدة للمنح البلدية، سالفة الذكر، التي لم يتم استكمال إيصال جميع الخدمات وباقي البنى التحتية إليها، إلى وزارة الإسكان لتتولى تخطيطها وتنفيذ البنى التحتية لها ومن ثم توزيعها على المواطنين حسب آلية الاستحقاق

٣- تقوم وزارة المالية باعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ مشاريع البنى التحتية لأراضي الإسكان المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه

٤- تقوم وزارة الإسكان بإعطاء المواطنين أراض سكنية مطورة وقروضاً للبناء عليها حسب آلية الاستحقاق

٥- إعطاء وزارة الإسكان الصلاحية الكاملة لأعتماد المخططات لمشاريعها الإسكانية وفق الضوابط، والاشتراطات العامة وتقوم بإحاطة وزارة الشؤون البلدية والقروية بذلك

٦- على الوزارات والجهات المختصة تزويد وزارة الإسكان بالبيانات اللازمة لتنفيذ مشروع تحديد آلية استحقاق وأولوية طلبات السكن المشار إليها بالأمر الملكي

وفي سياق متصل ومن أجل استكمال الإجراءات اللازمة نظاماً لتنفيذ ذلك الأمر الملكي، قال فهد البكران مستشار وزير العدل والمتحدث الإعلامي للوزارة «أن العمل جار حالياً بالتنسيق بين وزارتي العدل والإسكان لتنفيذ الربط الإلكتروني بينهما، بهدف تمكين الإسكان من التحقق من الأراضي المملوكة للدولة الصالحة لمشاريع الإسكان».

الجدير ذكره أن نحو ٥١ من كتابات العدل تعمل بنظام الإفراغات «نظام العقار الإلكتروني»، والذي يعمل على تلافي الازدواجية وذلك باستخدام التقنية الإلكترونية ضمن إجراء عملية التوثيق، حيث يتم تسجيل كل ما يتعلق بالثروة العقارية ونقل الملكية سواء بيعاً كاملاً أو جزئياً أو هبة أو رهناً لصناديق الإقراض الحكومية، وكذلك إنهاء إجراءات إفراغ منح الأراضي بأنواعها.

إنشاء مركز وطني للإشراف على سلامة الألعاب في المدن الترفيهية

للحد من الحوادث المأساوية التي تقع بين الحين والآخر في المدن الترفيهية، أقرت اللجنة الوطنية للسياحة بمجلس الغرف السعودية مؤخراً، إنشاء مركز وطني لسلامة الألعاب في المدن الترفيهية.

من جانبه قال محمد إبراهيم المعجل رئيس اللجنة «إن الألعاب في المدن الترفيهية يجب ألا تشغل إلا بموجب شهادة من المركز تبين مدى سلامتها» ، وأضاف «نحن كلجنة وطنية للسياحة الوطنية أو كمستثمرين وملاك نستشعر عظم المسؤولية الملقاة على عاتقنا للمحافظة على سلامة المستخدمين للمنتجات السياحية من جهة وعلى سمعة المنشآت من جهة أخرى ويجب أنْ نقدم منتجاً حائزاً على الرضاء وينافس مثيلاته في دول العالم من حيث المخرجات والجودة العالية».